

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# بطالة خريجي كلية التجارة ودور المشاريع الصغيرة في علاجها

بحث مقدم إلى مؤتمر

" الشباب والتنمية في فلسطين: مشكلات وحلول "

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

في الفترة: 24-25/4/2012م

إعداد:

أ.د محمد إبراهيم مقداد

أ. مها محمد نافذ بهلول

## ملخص الدراسة:

ناقشت الدراسة مشكلة مهمة متعلقة ببطالة الخريجين من التخصصات التجارية في قطاع غزة، من حيث أسبابها المختلفة وما يتعلق منها بالشخص نفسه والظروف المحيطة به أو بالجامعة أو بالمناهج نفسها. واستخدم الباحثان البيانات الأولية عبر استبانة تم توزيعها على 72 من خريجي كليات التجارة في الجامعات سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية. وقام الباحثان باستخدام أساليب التحليل الوصفية باستخدام النسب والمتوسطات وبعض الاختبارات الغصائية المناسبة للدراسة.

ويلاحظ أن الأراضي الفلسطينية تعاني من بطالة حقيقية إجبارية وخاصة بين الشباب والخريجين. وتشير نتائج التحليل إلى العديد من العوامل التي تعيق الخريج عن الحصول على فرصة عمل، ويركز الخريجون على الانتماء السياسي وتعقيد متطلبات وشروط الحصول على الوظيفة كعناصر أساسية للمشكلة.

كما وتشير النتائج إلى ضعف دور الجامعات في المساهمة في توفير فرص العمل للخريجين، وإن كانت تؤهلهم للحصول على فرصة عمل مستقبلاً. ولا يرى الخريجون أن المناهج التي يدرسونها تناسب سوق العمل بل هي مناهج نظرية.

ولعل هذه النتائج تعكس درجة الإحباط الذي يواجهه الخريجون بسبب عدم توفر فرصة عمل لهم.

## أولاً: مقدمة الدراسة ومنهجيتها:

على الرغم من كثرة التحديات التي تهدد الشعب الفلسطيني، إلا أن أكثرها خطورة هي مشكلة البطالة التي باتت تصيب الشباب والشابات في الأراضي الفلسطينية.

وتعتبر مشكلة البطالة هماً من الهموم الكبرى للشعب الفلسطيني فهي تعني تعطيل القدرات، وهدر فرص استخدام الطاقات البشرية، وانخفاض معدلات النمو في الاقتصاد الوطني، وتساهم في سوء توزيع الدخل بين مختلف الشرائح، وتراجع مستوى المعيشة، وارتفاع نسبة الفقر. ولا يخفى على الباحثين كل ما يترتب على ذلك من مشاكل وتعقيدات اجتماعية وربما سياسية.

ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المسبب الأول للبطالة، فمنذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967، عمد الاحتلال إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، دون السماح ببناء مرتكزات لهذا الاقتصاد الذي تعرض دوماً للعديد من التقلبات

الاقتصادية في المنطقة لعدة عقود. وعلى الرغم من قيام السلطة الوطنية في العام 1994 ومحاولاتها مع القطاع الخاص تطوير الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن مشكلة البطالة ظلت ماثلة ومتجذرة في الاقتصاد الفلسطيني بشكل مزمن، وذلك بسبب وجود تشوهات هيكلية حدثت من قدرته على امتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ولم تبرز حدة المشكلة في السابق لوجود فرص لتصدير العمالة إلى إسرائيل، وأسواق بعض الدول العربية، وبخاصة دول الخليج العربي، إلا أنها برزت إلى السطح كأحد أهم المشكلات الاقتصادية منذ مطلع التسعينات، أي بعد حربي الخليج الأولى والثانية، وما رافقها من خسارة لفرص العمل المتاحة للفلسطينيين في الأسواق العربية، كما عملت سياسة الاحتلال الإسرائيلي على تعميق المشكلة بعد أن طبقت سياسة استبدال العمالة الأجنبية بالعمالة الفلسطينية، وفرض قيود صارمة على دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي.

### مشكلة البحث:

ما زالت البطالة تمثل مشكلة من أهم المشكلات التي يجب التصدي لها في مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. إن إيجاد حلول عملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع لهذه المشكلة، يعتبر أمراً في غاية الصعوبة، يأتي ذلك كون معظم السياسات التي تكافح البطالة مرتبطة بالدرجة الأولى بالسياسات السكانية، والتعليمية، والسياسات المتعلقة بالأجور والادخار والاستثمار وغيرها من أدوات السياسة المالية.

إن تنامي عدد الخريجين من الجامعات الفلسطينية ومن كليات التجارة على وجه الخصوص، مع ندرة فرص العمل، يزيد في نسبة بطالة الخريجين، الأمر الذي يضع السؤال الرئيسي للبحث في دراسة أهم العوامل التي تساهم في توفير فرصة عمل للخريجين من كلية التجارة في الأراضي الفلسطينية، بما يساهم في علاج المشكلة.

### أهمية البحث:

انطلاقاً من كون بطالة الخريجين ظاهرة تهدد المجتمع الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة الذي عانى وما زال يعاني من ممارسات الاحتلال القمعية، إضافة إلى الحصار الخارجي المفروض عليه فإن أهمية الدراسة تكمن في:

👉 إن الظاهرة الذي تناولتها الدراسة تعد من الظواهر الاقتصادية الهامة في جميع دول العالم بما فيها فلسطين، الأمر الذي يستلزم دراسة واقع هذه الظاهرة، وأبعادها المستقبلية، إضافة إلى دراسة بعض العوامل التي تساهم في مكافحتها.

رصدت الدراسة التطورات التي طرأت على ظاهرة البطالة في ظل السلطة الفلسطينية، ووقفاً على حجم الظاهرة، محاولة التعرف على أسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحليل وتقييم واقع بطالة خريجي كلية التجارة في فلسطين من خلال دراسة مسببات الظاهرة، إضافة إلى انعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

من ناحية عملية فإن هذه الدراسة تعمل على تقديم معلومات ومقترحات وتوصيات يمكن الاستفادة منها لدى الجهات المختصة.

### أهداف الدراسة:

انطلاقاً من كون الإنسان المحور والهدف في عملية التنمية، ووسيلتها الرئيسية، ولكون البطالة تجعل العاطلين عن العمل خارج دائرة التنمية، بمعنى مما يستدعي تخصيص الجهود نحو خطط التنمية التي تهتم بالعاطلين عن العمل وخاصة الخريجين منهم.

لذا سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

التعرف على سوق العمل، وعلى واقع وتطور وأعباء مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، بالإشارة إلى مؤشرات البطالة الحالية.

تحليل القوى العاملة وغير العاملة وتصنيفها حسب الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي والاجتماعي.

دراسة مدى التلاؤم بين مؤهلات الخريجين ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

دراسة العراقيل والمعوقات التي ما زالت تعيق خريجي كلية التجارة في الحصول على فرصة عمل.

رسم استراتيجيات تشغيل مناسبة تعزز الاعتماد على الذات، وتأخذ في عين الاعتبار خصوصية الاقتصاد الفلسطيني ومحدودية الخيارات في الاحتلال والحصار.

### فرضيات الدراسة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تزايد أعداد الخريجين وبين فرص العمل المتاحة في السوق.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخطيط التعليم الجامعي وبين تزايد معدلات البطالة بين الخريجين.

📌 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانتماء السياسي للخريجين وفرص الحصول على وظائف.

📌 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجامعة في توفير فرص عمل وتزايد معدلات البطالة بين الخريجين.

### منهج الدراسة :

لإنجاز الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس، كما هي دون تدخل الباحثان في مجرياتها، واستطاع الباحثان أن يتفاعلا معها فوصفوها وقاموا بتحليلها باستخدام نوعين من البيانات الأولية عبر استبانة والثانوية المنشورة، واستخدم الباحثان العديد من الاختبارات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية.

مصادر البيانات : اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات :

### 1-البيانات الأولية

بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

ويتمثل مجتمع الدراسة في العاطلين عن العمل من خريجي كلية التجارة، حيث قام الباحثان باستخدام طريقة العينة العشوائية، وتم توزيع 90 إستبانة على عينة الدراسة وتم الحصول على 72 إستبانة بنسبة استرداد 80%.

### 2-البيانات الثانوية

ولتعزيز الدراسة في الجوانب النظرية راجع الباحثان الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتطرق للبطالة ومفاهيمها، وأسبابها، وأنواعها، بالإضافة إلى دراسة هيكل الاقتصادي الفلسطيني، وذلك لرسم سياسات مناسبة تساهم في تقليل معدلات البطالة، وأية مراجع رأى الباحثان أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، و لجأ الباحثان للمصادر الثانوية في الدراسة للتعرف على مستجدات مجال الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة، على النحو التالي:

## 1- دراسة عودات (2010) بعنوان " البطالة اجتماعياً في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين البطالة وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية لدى العامل في قطاع غزة، إضافة إلى إبراز طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تفرزها ظاهرة البطالة، والتعرف على أهم المسببات الكامنة وراء التفكك الأسري لدى أسر العاطلين عن العمل. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في أن ظاهرة البطالة تشكل أحد دوافع التفكير في الهجرة، كذلك تسبب البطالة عدداً من المشاكل النفسية والتي تتجلى في الافتقار إلى تقدير الذات، والشعور بالفشل ، وسيطرة الملل على العاطلين عن العمل.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات تمثلت في ضرورة قيام المؤسسات العامة والخاصة الأهلية بدورها تجاه العاطلين عن العمل وتشجيعهم بخلق فرص عمل لهم، كذلك الاهتمام بإعطاء الشباب العاطل عن العمل دورات لخلق روح المبادرة لديه وتحمل مخاطر افتتاح مشاريع له، بالإضافة إلى دورات في أساليب الإدارة الحديثة لضمان نجاح هذه المشاريع.

## 2- دراسة حنون، البيطار (2008) بعنوان " أوضاع خريجي جامعة النجاح الوطنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على وضع خريجو جامعة النجاح الوطنية في سوق العمل الفلسطيني (جامعة النجاح الوطنية/ أنموذجاً) أي ما هي درجة التوافق بين مهارات الخريجين والمهارات المطلوبة لسوق العمل دراسة وصفية تحليلية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتلخص في تزايد معدلات البطالة في صفوف خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني الذين يشكلون 70% من إجمالي العرض الكلي للخريجين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأعزت الدراسة ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين إلى مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بخصائص التعليم العالي الفلسطيني فيما يتعلق بعضها الآخر بخصائص سوق العمل المحلي.

وبناء عليه فقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات تمثلت في عمل الجامعة على إعادة هيكلة برامجها والتخصصات التي تطرحها إضافة إلى تطوير أساليب التدريس الجامعي والاهتمام بتدريب طلبتها أثناء دراستهم وإكسابهم المهارات اللازمة للعمل أو الوظيفة، كذلك أكدت الدراسة على ضرورة استخدام معايير موضوعية في تشغيل الخريجين الجدد.

## 3- دراسة شبانة (2008) بعنوان " البطالة الفلسطينية في إطار المنظور الدولي: دراسة

مقارنة"

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع البطالة في فلسطين من المنظور الدولي من خلال تحليل ديناميكية سوق العمل بهدف اختبار جدوى المقارنات الدولية المستندة إلى المعيار الدولي لإحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، حيث ناقشت الدراسة سلوك القوى العاملة عبر الزمن من خلال متابعة الأفراد من حيث علاقتهم بسوق العمل، والتغيرات التي تطرأ عليها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتلخص في وجود دليل تجريبي على تكافؤ في سلوك العاطلين عن العمل في فلسطين مع بعض المجموعات الجزئية التي تصنفها منظمة العمل الدولية خارج القوى العاملة، مثل اليائسين، والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ولكنهم مستعدون للعمل إذا عرض عليهم، والذين لا يبحثون عن عمل بانتظار نتائج طلبات العمل التي قدموها، في حين أن كل هذه المجموعات تتكافأ في سلوكها مع الأفراد خارج سوق العمل في بريطانيا، مما يضع تساؤلاً كبيراً على إمكانيات مقارنة البطالة بين فلسطين ودول متقدمة من حيث تنظيم سوق العمل وبيئته القانونية.

وأوصت الدراسة بإعادة النظر في قابلية تطبيق معيار الأمم المتحدة كما هو لقياس البطالة في فلسطين، وضرورة أن يتضمن بعض الفئات التي تصنف تقليدياً في فئة الأفراد خارج القوى العاملة.

4- دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" (2006) بعنوان "البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة البطالة، وخصائص المتعطلين عن العمل، والخيارات المتاحة لعلاجها.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمحور في عدم إمكانية التعويل أو الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي في المستقبل القريب ولا البعيد لتشغيل العمالة الفلسطينية

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات لتخفيف حدة البطالة منها العمل على بلورة سياسات اقتصادية لرفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني لاستيعاب كافة العاملين الجدد الذين يدخلون سوق العمل الفلسطيني لأول مرة، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون التام مع القطاع الخاص الفلسطيني وإتاحة الفرصة له وتشجيعه على لعب دوره الفعال في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية.

5- دراسة عبد الحق (2005) بعنوان " دور الاتحاد العام لنقابات فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية"

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المحوري لها، والمتعلق بدور الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، وللوصول إلى هذه الإجابة تم التعرف على ماهية البطالة بشكل عام ، وتعريفها، ومفهومها، ونشأتها وأنواعها، وأسبابها، وآثارها، وطرق مكافحتها، كما تم التطرق إلى سوق العمل في فلسطين، وتطور حجم القوى العاملة فيه ، وخصائص العمالة ، وسوق العمل الفلسطيني، وطبيعة العرض والطلب على القوى العاملة الفلسطينية، ومن ثم دراسة تطور البطالة في فلسطين، وعيها، وخصائصها.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتلخص في أن برامج الإتحاد - وفي ظل الصعوبات التي واجهته في تنفيذها وموضوعية المعايير التي وضعها لتحديد المستفيدين من برامجه - لم تكن موفقة في الوصول إلى تحقيق العدالة في توزيع هذه البرامج، كما أن فاعليتها لم تكن بالمستوى المطلوب، في حين أنها كانت مميزة وإيجابية مقارنة ببرامج المؤسسات الأخرى، وعلى الرغم من أنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها وفق المخطط لها، كما أن انعدام نتائج جهود الإتحاد في الضغط على السلطة الفلسطينية، لوضع الخطط المرحلية والإستراتيجية للحد من البطالة وآثارها، أفقدت هذا الدور مضمونه وجعلته عديم الفاعلية والتأثير.

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات تمثلت في:

تنسيق الجهود والبرامج وتكاملها مع مختلف المؤسسات التي لها إسهام في معالجة آثار البطالة، وضرورة الاهتمام بالقيام بدور تنموي يتناسب مع أهداف الإتحاد في كل ما يتعلق بالحركة العمالية وتطوير قدراتها، والعمل على تفعيل لجنة الحد الأدنى للأجور لتأخذ دورها الطبيعي، والعمل على تبني فكرة تمويل المشاريع الصغيرة، والتي ستسهم في خلق فرص العمل، مما سيجعل من الإتحاد مساهماً أساسياً في الحد من البطالة ومكافحتها، مع ضرورة العمل على إيجاد وإتباع الوسائل الديمقراطية في كافة أوجه نشاطات الإتحاد، الأمر الذي سيعمل على بناء جسور الثقة مع الجماهير العمالية.

#### 6- دراسة لبد (2004) بعنوان "تحديات إسقاطات البطالة في الأراضي الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل والمحددات السكانية والاقتصادية التي تؤثر على حجم القوى العاملة ونسب المشاركة، ووضع الفرضيات اللازمة للوصول إلى الإسقاطات المستقبلية عنها، وذلك عبر تحديث إسقاطات العمالة والقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية لغاية 2010. وعلى صعيد الاستنتاجات توصل الباحث إلى صعوبة تحديد معدلات واقعية للفترات المستقبلية، حيث أنها ستبقى رهينة للتطورات المستقبلية، وتبعاً للمستجدات السياسية والاقتصادية.



وهذا ما يعني أهمية التأكيد على عدم الاعتماد المطلق على إسقاطات القوى العاملة للفترات بعيدة المدى (التخطيط الاستراتيجي)، وإنما الاستفادة منها كسنوات أساس عند المقارنة.

7- دراسة بلول (2002) بعنوان "الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية" الواقع، الأسباب، الحلول

هدفت الدراسة إلى تحليل مشكلة البطالة في سورية، مع تسليط الضوء على الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة، لصياغة مجموعة من الإجراءات والمقترحات الواجب إتباعها للقضاء على مشكلة البطالة من خلال معالجة جديدة واضحة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها تعثر برامج التنمية الاقتصادية - الاجتماعية أدى إلى تدهور معدلات الاستثمار والادخار المحلي، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل الجديدة في القطاعات الإنتاجية، كما أكدت الدراسة على أن سوء توزيع الثروات والدخل فاقم مشكلة البطالة من ناحيتين: الأولى عبر نزوح الرساميل الناجمة عن ظهور ثروات كبيرة مما حرم البلد من رساميل كان يمكن استثمارها في الاقتصاد الوطني. والثانية أن سوء التوزيع تضمن عدم تناسب ودرجة كبيرة بين الدخل النقدي لغالبية الناس أو لشريحة كبيرة منهم وبين الأسعار السائدة في السوق.

وأوصت الدراسة بإعادة هيكلة الاقتصاد السوري، وتحقيق التوازن العقلاني بين القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية عبر سياسات الاستثمار وخلق المناخ المناسب لتشجيعه وزيادة حجمه، وتغيير بنية الاستثمار الحالية بحيث تحقق الطلب الفعال والمستثمر على القوى العاملة وتأمين فرص العمل.

#### ثانياً: البطالة، معناها وقياسها:

يجمع الخبراء والاقتصاديون، حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO، على تعريف العاطل بأنه " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، وبيحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى". وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.<sup>1</sup>

وانطلاقاً من التعريف السابق لا بد من توافر ثلاثة معايير أساسية في أي شخص لكي يمكن اعتباره عاطلاً عن العمل وهي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زكي، رمزي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص 15.  
<sup>2</sup> عبد الحق، خالد: دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية، 2005

1- بدون عمل: بمعنى أنه لا يعمل بأجر أو لحسابه الخاص.

2- متاح للعمل: ويقصد بذلك التهيئة أو الإتاحة للعمل سواء بأجر أو لحسابه الخاص.

3- البحث عن العمل: أي القيام بخطوات محددة وخلال فترات قريبة للبحث عن عمل.

كما عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني البطالة بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق، مثل: مطالعة الصحف، أو التسجيل في مكاتب الاستخدام، أو سؤال الأصدقاء، والأقارب وغير ذلك<sup>3</sup>

ويكاد هذا التعريف يتطابق مع تعريف منظمة العمل الدولية، وينسجم معه، لكونه يشمل كافة المعايير التي سبق ذكرها، فهو يشمل معيار عدم العمل، والإتاحة للعمل، والبحث عنه، إضافة إلى معيار سن العمل.

## 2.2 تحديد معدل البطالة:

تقاس البطالة في العادة بما يسمى بمعدل البطالة " Unemployment Rate"، وهي نسبة غير المشتغلين ( المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل.

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل ÷ إجمالي القوة العاملة \* 100%

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين في العمل. ويتم في العادة استبعاد الأطفال دون سن 15 سنة، وكبار السن، والمتقاعدين والعاجزين، وريبات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم<sup>4</sup>.

## 3.2 أنواع البطالة:

تصنف البطالة إلى أنواع عديدة وذلك وفقاً لأسس مختلفة، فيمكن تصنيفها اعتماداً على أسبابها أو على مدتها أو على طبيعتها<sup>5</sup>

وإذا اعتمد على طبيعة البطالة فإنه يمكن تقسيمها إلى:

1 - بطالة مقنعة (Disguised Unemployment): وهي الأكثر شيوعاً في الدول النامية والعربية، وتوجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، أو

<sup>3</sup> مكحول، باسم: تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، 2000، ص43

<sup>4</sup> الوزني، الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2000، ص 26

<sup>5</sup> عوجة، عاطف البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة ( الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1406هـ)، ص27

حتى أنه قد يترتب -أحياناً- على توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمالة ظاهرياً فقط- بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أوخدمات<sup>6</sup>

3- بطالة ظاهرة؛ وهذا النوع يمكن تقسيمه إلى:

- بطالة دورية (Cyclical Unemployment): تحدث حينما تنقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية، وقد تعرض لها في عام 1930 وكذلك في عامي 1962 و 1983<sup>7</sup>.

- بطالة احتكاكية (Frictional Unemployment): تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ويبحثون - للمرة الأولى- عن وظيفة مناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة علماً بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة على توسع المنشآت الخاصة بهم.

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أياً كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، وأن تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، وأن بحث العمال عن الوظائف ويبحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت. ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية، هما البطالة أثناء فترة البحث عن العمل وبطالة أثناء فترة الانتظار.

وخلاصة ذلك كله، أن البطالة الاحتكاكية تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموماً على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل. غير أن هذه البطالة لا يهتم الاقتصاديون بها كثيراً، لأنها لا تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات، ويرى الاقتصاديون أنها تمثل بطالة اختيارية وليست بالضرورة إجبارية. ويجدر التأكيد هنا أن البطالة الاحتكاكية ليست مؤقتة وليست اختيارية بالنسبة للظروف السائدة في الدول النامية، وإنما هي بطالة مزمنة وإجبارية.<sup>8</sup>

- بطالة هيكلية (Structural Unemployment) : إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في

<sup>6</sup> نجا، علي: مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها- دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص30

<sup>7</sup> الزواوي، خالد: البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"، مجموعة النيل العربية، 2004، ص 19

<sup>8</sup> حسين، صطوف: البطالة في سورية 1994-2004، دمشق، 2007، ص14

الاقتصاد. ويمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة<sup>9</sup>

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليه<sup>10</sup>. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة في ربع القرن الأخير، والتي تسارعت على نحو شديد عبر نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الدول، تاركة العمال الذين يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى<sup>11</sup>

#### 4.2 مظاهر الاختلاف في أزمة البطالة بين الدول النامية والدول المتقدمة:

تختلف طبيعة وأبعاد مشكلة البطالة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ويرى زكي<sup>12</sup>، أن مظاهر الاختلاف في أزمة البطالة بين الدول المتقدمة والدول النامية تنحصر في زاويتين:

الأولى: أن البطالة في الدول النامية هي إفراز لمشكلة كبرى هي مشكلة التخلف، أما في البلدان المتقدمة فهي أحد نواتج تناقض التقدم الراهن للرأسمالية المعاصرة.

الثانية: أن الدول المتقدمة لديها نظام للحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل يضمن لهم الحدود الدنيا لمعيشتهم، بينما يندر وجود مثل هذا النظام في الدول النامية.

#### 5.2 تطور البطالة في الأراضي الفلسطينية ( الضفة الغربية وقطاع غزة):

تدل المؤشرات على أن تطور البطالة في فلسطين خضع للاعتبارات السياسية بالدرجة الأساس، وتأثرت بشكل مباشر بطبيعة التغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، حيث بقيت

<sup>9</sup> عبد الكريم، البشير: تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 152.

<sup>10</sup> الدباغ، بشير، الجرمود، عبد الجبار: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص

393

<sup>11</sup> زكي، رمزي، مرجع سابق، ص 28

<sup>12</sup> زكي، رمزي، مرجع سابق، ص 487

البطالة في ظل الاحتلال ضمن مستويات متدنية، ولم يكن لها أي تأثير سلبي على مجمل تطورات سوق العمل الفلسطيني، وآليات العرض والطلب على القوى العاملة فيه، وقد استمر هذا الوضع حتى اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، حيث بدأت معدلات البطالة بالارتفاع، إذ وصل معدل البطالة في المناطق الفلسطينية في العام 1993 إلى 6.7%، أما في ظل السلطة الفلسطينية فقد أخذت معدلات البطالة بالتزايد وبشكل مستمر، حيث تراوحت معدلاتها في الفترة بين 1995-2000 ما بين 12-24%.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى تسارعت وتيرة الزيادة في معدلات البطالة في فلسطين، فقد وصلت نسبة البطالة في العام 2001 إلى 25.5%، ثم ارتفعت هذه النسبة في العام 2002 إلى 31.3%<sup>13</sup>، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003 حتى وصلت إلى 21.5% في العام 2007، وقد شهدت البطالة ارتفاعاً منذ الربع الأول من العام 2008 ولغاية الربع الرابع من العام 2008، وعند مقارنة نسبة البطالة في العام 2008 مع ما كانت عليه قبل الانتفاضة (1999)، نجد بأنها ازدادت بأكثر من الضعفين، وفي العام 2008 استنفحت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة الحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 44.8% في الربع الرابع، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم<sup>14</sup>

ويظهر الجدول رقم 1 ثبات معدل البطالة بين الربع الأول 2008 والربع الثاني 2010 ويعود ذلك بشكل أساسي على ارتفاع معدل البطالة بين هذين التاريخين من 30% إلى 39% في غزة. هذا الارتفاع غطى تماماً على التحسن الذي شهدته الضفة، إذ انخفض معدل البطالة فيها من 19% إلى 15% خلال نفس الفترة. الصورة ذاتها تكررت بين الربعين الأول والثاني من عام 2010<sup>15</sup>

وحسب آخر النتائج لمسح القوى العاملة 2010-2011 والصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ معدل البطالة في الربع الثالث في الأراضي الفلسطينية 22.4% (19.7% في الضفة الغربية، و28% في قطاع غزة) بزيادة مقدارها 3.7% مقارنة بالربع الثاني 2011. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة خلال الربع الثالث بحوالي 2.4% مقارنة بالربع السابق.

<sup>13</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، مسح القوى العاملة: دورة) نيسان - حزيران ( 2004 الربع الثاني 2004، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، رام الله - فلسطين، ص 5

<sup>14</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي، العدد 18، رام الله، فلسطين، ص 6  
<sup>15</sup> معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2010، المراقب الاقتصادي، العدد 22، رام الله، فلسطين، ص 7

من جهة أخرى، فإن معدل البطالة في الربع الثالث 2011 انخفض بشكل ملحوظ مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، من 26.6% إلى 22.4% ويعود هذا أساساً إلى انخفاض البطالة في القطاع من أكثر من 40% إلى 28% خلال الفترة.

جدول 1: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع 2008، 2009، 2010

Q2\10	Q1\10	Q4\09	Q3\09	Q2\09	Q1\09	Q4\08	Q3\08	Q2\08	Q1\08	المنطقة والجنس
<b>الأراضي الفلسطينية</b>										
22.4	21.1	24.3	24.9	21.6	25.7	29.1	27.3	26.5	22.7	ذكور
25.0	26.8	27.3	29.8	24.7	23.8	22.5	28.2	22.7	21.7	إناث
<b>22.9</b>	<b>22.0</b>	<b>24.8</b>	<b>25.8</b>	<b>22.2</b>	<b>25.4</b>	<b>27.9</b>	<b>27.5</b>	<b>25.8</b>	<b>22.6</b>	المجموع
<b>الضفة الغربية</b>										
14.9	15.9	17.9	17.2	15.1	20.1	21.0	20.5	16.6	19.9	ذكور
16.4	19.1	19.1	20.3	18.8	16.8	14.9	21.6	15.2	15.0	إناث
<b>15.2</b>	<b>16.5</b>	<b>18.1</b>	<b>17.8</b>	<b>15.9</b>	<b>19.5</b>	<b>19.8</b>	<b>20.7</b>	<b>16.3</b>	<b>19.0</b>	المجموع
<b>قطاع غزة</b>										
37.5	31.7	37.5	40.0	34.9	36.6	45.1	41.2	45.8	28.2	ذكور
49.7	46.0	48.9	54.7	41.6	39.0	42.9	45.7	43.3	39.3	إناث
<b>39.3</b>	<b>33.9</b>	<b>39.3</b>	<b>42.3</b>	<b>36.0</b>	<b>37.0</b>	<b>44.8</b>	<b>41.9</b>	<b>45.5</b>	<b>29.8</b>	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

## 6.2 البطالة في أوساط خريجي المعاهد والجامعات:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2)، ووفقاً لمسح القوى العاملة الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2010-2011، فقد بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث لعام 2011 أعلى مستوى له بين خريجين العلوم التربوية وإعداد المعلمين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى، حيث بلغت نسبة البطالة حوالي 42%، في حين

شكل معدل البطالة أدنى مستوى له بين خريجي العلوم الطبيعية، إذ بلغ نسبة العاطلين عن العمل حوالي 17%، وفيما يتعلق بخريجي الأعمال التجارية والإدارية فقد قارب معدل البطالة 27% (أي أنه من بين 100 خريج، هنالك حوالي 27 متعطلون عن العمل)، ومن الجدير ذكره أن هذه النسبة تساوت بين الربع الثالث للعام 2010 والربع الثالث للعام 2011، مما يعني عدم وجود فرص عمل جديدة أمام هؤلاء الخريجين.

جدول 2: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص من العام 2010 و2011

الربع الثالث 2011		الربع الثالث 2010		التخصص
العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	
42	58	46.2	53.8	علوم تربوية وإعداد معلمين
26.1	73.9	33.6	66.4	علوم إنسانية
27.8	72.2	30.2	69.8	العلوم الاجتماعية والسلوكية
36.8	63.2	40.2	59.8	الصحافة والإعلام
26.8	73.2	26.2	73.8	الأعمال التجارية والإدارية
20.7	79.3	12.9	87.1	القانون
16.9	83.1	26.1	73.9	العلوم الطبيعية
26.3	73.7	20.6	79.4	الرياضيات والإحصاء
39.2	60.8	40.7	59.3	الحاسوب
26.5	73.5	18.9	81.1	الهندسة والمهن الهندسية
21.8	78.2	22.8	77.2	العلوم المعمارية والبناء
19.5	80.5	18.3	81.7	الصحة
19.4	80.6	9.6	90.4	الخدمات الشخصية
19.0	81.0	29.5	70.5	باقي التخصصات
<b>27.3</b>	<b>72.7</b>	<b>28.6</b>	<b>71.4</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010، مسح القوى العاملة، 2010-2011

### ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية: تحليل خصائص العينة:

تم استرجاع 72 استبانة من أصل 90 استبانة تم توزيعها بنسبة استرداد تساوي 80% وهي نسبة معقولة ومناسبة. وقد تم توزيع الاستبانات على خريجي كليات التجارة في جامعات قكاع غزة. وقد مثل الذكور حوالي 46% في حين مثلت الإناث 54% من أفراد العينة. وقد كان 46% من أفراد العينة من المتزوجين.

حوالي 50% من العينة من خريجي كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، وحوالي 20% من جامعة الأزهر، وحوالي 30% من باقي الجامعات في قطاع غزة. وأظهرت النتائج أن حوالي 26% منهم تقدموا إلى ما يزيد على عشرة (10) وظائف، أما الباقي فقد تقدم لأقل من هذا العدد.

أما بالنسبة لتخصص أفراد عينة الدراسة فيظهرها الجدول رقم (3)، ويلاحظ أن غالبية الخريجين (80%) هم من تخصصات كلية التجارة اللغة العربية مقابل حوالي 20% من تخصصات كلية التجارة اللغة الإنجليزية.

جدول رقم (3) تخصصات أفراد العينة

التخصص	عربي		E	
	العدد	%	العدد	%
إدارة الأعمال	14	19	7	9.7
المحاسبة	32	44	7	9.7
الاقتصاد والإحصاء التطبيقي	6	8	0	0
علوم سياسية	6	8	0	0

### العوامل التي يعتقد بأن عدم امتلاكها يعتبر عائق في الحصول على وظيفة:

تظهر نتائج التحليل أن الانتماء السياسي والفصائلي للخريج يعتبر من أهم العوامل التي تقف أمام الخريج في الحصول على وظيفة، أو تساهم في حصوله على وظيفة. فقد تبين ان المتوسط الحسابي لها 3.80 وتأثيرها معنوي عند أقل من مستوى الدلالة 0.05



ونظرا لشح الوظائف فإن " تعقيد الشروط المطلوبة للوظائف " مثلت العائق الثاني مباشرة حسب رؤية الخريجين. فقد تبين أن المتوسط الحسابي لها 3.54 وتأثيرها معنوي عند أقل من مستوى الدلالة 0.05 ويلاحظ أن الخريجين يحاولون تحميل الآخرين مسؤولية بطالتهم.

أما الأسباب الثالث والرابع التي تمنع حصول الخريج على وظيفة فهي ضعف الخبرة العملية وضعف مهارات الحاسوب واللغة الإنجليزية.

أما السبب الخامس والأخير المموثر فهو ارتفاع مستوى الخريج عن مستوى الوظيفة المطلوبة.

أما باقي الأسباب فلم يظهر لها تأثيرا معنويا كمعوق لحصول الخريج على فرصة عمل.

#### جدول رقم (4) معوقات حصول خريج كلية التجارة على فرصة عمل

م	السؤال	المتوسط الحسابي	الترتيب	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الدلالة
1	الدرجة العلمية التي حصلت عليها كانت أدنى من متطلبات الوظيفة الشاغرة.	2.16	9	-6.35	0.000	دالة إحصائية
2	الدرجة العلمية التي حصلت عليها كانت أعلى من متطلبات الوظيفة الشاغرة	2.76	5	-1.58	0.117	غير دالة إحصائية
3	عدم ملاءمة التخصص الذي درسته مع متطلبات الوظيفة التي تقدمت إليها.	2.54	6	-3.21	0.002	دالة إحصائية
4	المعدل التراكمي.	2.20	7	-5.84	0.000	دالة إحصائية
5	السمعة الضعيفة للمؤسسة التي تخرجت منها.	1.90	8	-10.1	0.000	دالة إحصائية
6	عدم توفر خبرات عملية لدي.	2.90	3	-0.59	0.553	غير دالة إحصائية
7	انخفاض مهاراتي في اللغة الإنجليزية والحاسوب.	2.79	4	-1.55	0.125	غير دالة إحصائية
8	تعقيد الشروط المطلوبة للوظائف.	3.54	2	3.83	0.000	دالة إحصائية
9	عدم انتمائي لتنظيم معين.	3.80	1	5.56	0.000	دالة إحصائية
الدرجة الكلية		2.73		-4.03	0.000	دالة إحصائية

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة  $\alpha=0.05$

## تحليل دور الجامعات في حصول الخريج على فرص عمل:

يعتقد الخريجون بأن تزايد أعداد الخريجين من كافة التخصصات ساهم في تفاقم مشكلة البطالة " ذلك أن المتوسط الحسابي للسؤال يساوي 4.33 بقيمة احتمالية 0.00 مما يؤكد قوة الأثر.

كما يرى الخريجون أن الجامعات لا تهتم بتوفير فرص عمل لخريجها بمتوسط حسابي يساوي 4.31 وبقيمة احتمالية 0.00

وبشكل عام فإن الخريجين يتوقعون من الجامعة دوراً أكبر في توفير فرص عمل خاصة بهم، ولا يتكفون بمجرد التعليم والتأهيل للعمل مستقبلاً. انظر الجدول رقم (5)

ومع ذلك فهم يرون أن الجامعة منحتهم امتيازات تؤهلهم للعمل مستقبلاً. وهذا يعتبر دوراً مهماً للجامعات وليس بالضرورة أن على الجامعات أن توفر فرص عمل للخريجين، بل إن هذا يعتبر دور الحكومة والقطاع الخاص.

### جدول رقم (5) يوضح دور الجامعات في حصول الخريج على فرصة عمل

م	السؤال	المتوسط الحسابي	الترتيب	القيمة الاحتمالية	القيمة الاختبار	الدالة
1	أعتقد بأن تزايد أعداد الخريجين من كافة التخصصات ساهم في تفاقم مشكلة البطالة	4.33	1	0.000	13.76	دالة إحصائية
2	أرى أن انخفاض معدلات القبول في الجامعات الفلسطينية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي كلية التجارة.	3.65	4	0.000	4.91	دالة إحصائية
3	أرى بأن الجامعات الفلسطينية لا تهتم بعقد دورات تدريبية لتطوير مهارات خريجها.	3.73	3	0.000	6.38	دالة إحصائية
4	أرى بأن الجامعات لا تهتم بتوفير فرص عمل لخريجها	4.31	2	0.000	12.64	دالة إحصائية
5	أشعر بأن الجامعة التي تخرجت منها منحتني امتيازات تؤهني للعمل مستقبلاً	3.29	6	0.000	2.26	دالة إحصائية
6	أشعر بأن محدودية تخصصات كلية التجارة ساهم في ارتفاع نسبة البطالة	3.05	7	0.603	0.523	غير دالة إحصائية
7	أجد أن هناك أقسام داخل كلية التجارة لا توجد لها فرص وظيفية أساساً	3.41	5	0.000	2.8	دالة إحصائية
	الدرجة الكلية	3.68		0.000	10.90	دالة إحصائية

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة  $\alpha=0.05$

## تحليل مدى ملاءمة التعليم الجامعي مع فرص العمل:

يرى الخريجون أن غالبية المساقات التي تدرس داخل الجامعة مساقات نظرية ولا تهتم بالجانب العملي. " فقد تبين أن المتوسط الحسابي لها 3.91 بقيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05. مما يؤكد رؤيتهم السلبية. كما ويشعر الخريجون أن مناهج التعليم التي تدرس بالجامعات لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل " فقد تبين أن المتوسط الحسابي لها 3.37 والقيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على أن المناهج الجامعية لا تتلاءم مع سوق العمل حسب رأيهم.

بشكل عام فقد تبين أن المتوسط الحسابي يساوي 3.21 بالنسبة لملاءمة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل . والقيمة الاحتمالية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن المبحوثين يؤكدون على عدم ملاءمة التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل. انظر الجدول رقم (6).

ولعل هذا لا يعكس الحقيقة بقدر ما يعكس درجة الإحباط الكبيرة التي يعاني منها الخريجون لعدم قدرتهم على الحصول على فرصة عمل تساعدهم في ممارسة حياتهم العملية.

### جدول رقم (6) مدى ملاءمة التعليم الجامعي مع فرص العمل

م	السؤال	المتوسط الحسابي	الترتيب	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الدلالة
1	أشعر بأن مناهج التعليم التي تدرس بالجامعات لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل	3.37	2	2.75	0.007	دالة إحصائية
2	منذ دخولي للجامعة أجد أن مناهج الجامعة لا تهتم بالارتقاء الدائم بالأفكار والمواهب والتطلعات	2.29	6	2.76	0.007	دالة إحصائية
3	أعتقد أن هناك دور لصعوبة المواد الدراسية في ازدياد معدلات البطالة	2.65	5	-3.05	0.003	دالة إحصائية
4	أرى بأن غالبية المساقات التي تدرس داخل الجامعة مساقات نظرية ولا تهتم بالجانب العملي.	3.91	1	7.86	0.000	دالة إحصائية
5	أشعر بأن عدد الساعات الدراسية في الجامعة غير كافية لتخريج كادر من ناحية عملية.	2.77	4	-1.60	0.114	غير دالة إحصائية

6	أرى بأن عدم تطوير المناهج التعليمية داخل الجامعات يؤدي إلى ازدياد معدلات البطالة.	3.31	3	2.38	0.020	دالة إحصائية
	الدرجة الكلية	3.21	2.63	0.010	دالة إحصائية	

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$

### الخلاصة والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى وجود أزمة حقيقية متعلقة بمشكلة البطالة بين خريجي كلية التجارة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

وتعتبر مشكلة عدم امتلاك قدرات مميزة في اللغة الإنجليزية والحاسوب بالإضافة إلى الشروط المعقدة لطلب الحصول على الوظيفة. فضلا عن المناكفات السياسية المتعلقة بالانتماء السياسي هي من أهم العوامل التي تمنع الكثير من الخريجين من الحصول على فرصة عمل.

ورغم قيام الجامعات بدور هام في العملية التدريسية، ورغم قناعة الخريجين بأن الجامعات تؤهلهم للحصول على فرصة عمل مستقبلاً، إلا أن الخريجين لا يرون للجامعات دور معنوي في المساهمة في توفير فرص العمل لهم في الوقت الراهن. ولعلنا نشير هنا إلى أن هذا الدور منوط بالحكومة والقطاع الخاص أكثر منه بالجامعات.

ويرى الخريجين وجود خلل في التدريس الجامعي لتركيزه أكثر على الجانب النظري بعيداً عن الناحية التطبيقية والعملية مما يضعف القدرات العملية للخريجين.

### وتوصي الدراسة بما يلي:

- 1- إعادة النظر في البرامج التعليمية والتركيز على البرامج التطبيقية العملية وليس مجرد المساقات النظرية.
- 2- العمل على أن تساهم الجامعة بشكل ما في التواصل مع القطاع الخاص لتوفير فرص العمل المناسبة لخريجها.
- 3- لا بد من التعامل مع الخريجين على وجه المساواة دون أدنى محاباة بسبب القرابة أو الانتماء في التوظيف سواء للقطاع الخاص أو القطاع الأهلي أو الحكومي.
- 4- على القطاع الخاص أن يعيد النظر في آليات التوظيف المبنية على الكفاءة في العمل لما لذلك من أهمية كبرى في تحسين الأداء.

5- الدور الأكبر في توفير فرص العمل يقع على الحكومة التي لا بد لها من دراسة المشكلة بعمق ووضع الحلول الجوهرية لها بالتواصل مع القطاع الخاص والأهلي، فضلا عن التواصل الخارجي لمحاولة توفير فرص عمل للخريجين في الدول العربية كما كان يحدث سابقا.

### المراجع

1. زكي، رمزي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1998.
2. عبد الحق، خالد: دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية، 2005
3. مكحول، باسم: تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2000.
4. الوزني، الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2000.
5. عجوة، عاطف البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1406هـ.
6. نجا، علي: مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها- دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
7. حسين، صطوف: البطالة في سورية 1994-2004، دمشق، 2007.
8. عبد الكريم، البشير: تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.
9. الدباغ، بشير، الجرمود، عبد الجبار: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
10. الزواوي، خالد: البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"، مجموعة النيل العربية، 2004.

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004 ، مسح القوى العاملة :دورة) نيسان -حزيران ( 2004 الربع الثاني 2004 ، المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، رام الله - فلسطين، ص 5.
12. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، المراقب الاقتصادي، العدد 18، رام الله، فلسطين.
13. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، 2010، المراقب الاقتصادي، العدد 22، رام الله، فلسطين.